



الاجتماع الوزاري الاستثنائي عبر المنصة الرقمية

للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري

لبحث تداعيات آثار فيروس كوفيد -19 على المرأة والفتاة"

الدكتور برق الضمور

الأمين العام لوزارة التنمية الإجتماعية

سعادة الدكتورة هلا التويجري - الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة/ المملكة العربية السعودية / رئيسة لجنة المرأة العربية في دورتها التاسعة والثلاثون

معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعية لدى جامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة،،،

الحضور الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم اليوم في هذا الاجتماع الوزاري الهام الذي نؤكد فيه دعمنا والتزامنا اتجاه دعم قضايا تمكين المرأة خلال أزمة كوفيد - 19.

لعل أهم ما تميزنا به في الأردن في إدارة هذه الازمة يكمن في التقاف الشعب حول القيادة الهاشمية والالتزام بالتعليمات الصادرة عن الحكومة وبث رسائل الطمأنينة بين المواطنين والتأكيد على دور المواطن الواعي في منع تفشي الوباء، الأمر الذي كان له دور كبير في التصدي لهذا الفيروس وتعظيم دور الأسرة والمرأة رديفاً قوياً وهاماً في الحد من تفشيه، ووضع نموذجاً عربياً للتصدي للأزمة يحتذى به.

فعلى مستوى إدارة الأزمة اختط الأردن نموذجاً خاصاً به في إدارة أزمة كورونا، فهو لم يسع إلى محاكاة نماذج استجابة للأزمة من دول أخرى، إنما اتبع مساره الخاص في إدارة الأزمة، إدراكاً منه لاختلاف نظامه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن الدول الأخرى، وأرتكز النموذج الأردني على مجموعة من المحددات التي حكمت إستراتيجية مواجهة وباء كورونا، أبرزها مواكبة تعليمات وتوجيهات منظمة الصحة العالمية، والتزام تطبيقها بشكل كامل وسريع، والتزام معايير الشفافية في التعامل مع الأزمة، والإفصاح التام عن البيانات الخاصة بوضع الوباء داخل الدولة، أولاً بأول من خلال البيان الصحفي اليومي للحكومة، وأيضاً جهود وزارة الصحة وشركاءها والجهات الأخرى في إشراك المجتمع في جهود احتواء المرض، سواء من خلال توعيته بدوره في هذه الأزمة ومسؤوليته في إتباع إجراءات الوقاية، خصوصاً "التباعد الاجتماعي"؛ أو من خلال تعزيز مبادرات المجتمع، أفراداً وشركات إضافة إلى توسيع نطاق الفحص المخبري للكشف عن الفيروس من خلال فرق الاستقصاء الوبائي في جميع محافظات المملكة والتقييم المستمر والدينامي لواقع الأزمة، واتخاذ الإجراءات المناسبة مع الحالة، دون هلع أو فقدان التوازن من خلال خلية الأزمة و مركز الأزمات و التحرك الاستباقي في إدارة الأزمة من خلال تجهيز الخطط والقدرات للتعامل مع الخطوات المقبلة، والاستعداد لكافة السيناريوهات المحتملة، وعدم الاقتصر على مواجهة التداعيات الصحية لوباء كورونا، ووضع الخطط واتخاذ الإجراءات والقرارات لمواجهة التداعيات الأخرى الناتجة عن الوباء، كالتداعيات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والعمل على ديناميكية الإدارة الحكومية وفعاليتها؛ ما مكّنها من إدارة الأزمة بكفاءة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل عاجل ودون إبطاء مع ضمان التنفيذ السريع. وفي هذا الصدد أيضاً كان أبلغ الأثر للمتابعة اليومية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم وولي العهد

سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم للإجراءات المتخذة، وتأكيداتهم على تحمل الدولة مسؤوليتها في حماية حياة الإنسان وحقوقه ووضع صحة جميع من هم على أرض الأردن مواطناً ومقيماً بغض النظر عن جنسه وفئته.

تشكيل فريق إدارة الأزمة

شكلت الحكومة الأردنية فريق استجابة وطني برئاسة دولة رئيس الوزراء والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، واعتمدت تدابير تصاعدية للتصدي لخطر الفيروس المستجد تضمنت تقييد السفر الجوي، إغلاق معابر الأردن الجوية والبحرية والبرية أمام حركة المسافرين، ووضع المسافرين بإجراءات الحجر الصحي الإلزامي، وإغلاق الجامعات والمدارس وتقييد حركة التنقل بين المحافظات وتفعيل قانون الدفاع. وقد رافق ذلك مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية الفورية التي هدفت إلى تخفيف الأثر السلبي لعمليات الإغلاق العالمية والإقليمية والوطنية لسلاسل التوريد والسفر، والسياحة، والقطاع الخاص.

واتبعت الحكومة الأردنية سياسات وإجراءات حكومية تدعم المرأة أثناء أزمة كورونا:

ففي مجال المرأة وقانون العمل:

أطلقت وزارة العمل الأردنية خدمات إلكترونية عبر منصة حماية تتيح المنصة للعمال، ذكوراً وإناثاً التقدم بشكاوى في حال مخالفة ما ورد في أمر الدفاع رقم (6) لسنة 2020، والمتضمن توفير الحماية للعاملين ذكوراً وإناثاً في فترة الإغلاق التام للقطاعات الاقتصادية، والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه بشأن حقوقهم بهدف مراجعة الشكاوى، والتحقق منها من قبل مفتشي الوزارة، واتخاذ الإجراءات القانونية في حال ثبوت تلك الشكاوى بما يمكنه من المحافظة على أكبر عدد من العمالة في مختلف القطاعات والمؤسسات.

وفي الجانب الطبي:

وكما تعلمون فإن بعض التوجهات النمطية المرتبطة بأدوار كلا الجنسين تؤدي إلى تحمل المرأة المسؤولية الأساسية عن رعاية أفراد الأسرة المرضى و/ أو المسنين و / أو الأطفال، الأمر الذي يعرض النساء إلى خطر متزايد لإنتقال الفيروس ويزيد من حاجتهن أولاً وقبل كل شيء: للحصول على معلومات موثوقة ومبسطة حول كيفية حماية أنفسهن وأسرهن من فيروس كوفيد 19 وثانياً: الحصول على معلومات حول آليات وسبل الوصول إلى المرافق والخدمات الصحية لأنفسهن ولأفراد أسرهن وتزايد أهمية ذلك للفئات الضعيفة من النساء مثل النساء المعيلات لأسرهن، والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات اللواتي يواجهن صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية في الأوضاع العادية، فضلاً عن العاملات في المنازل . ومن هنا قامت الحكومة بأخذ مجموعة من الإجراءات التي راعت احتياجات كافة النساء وتطوير وسائل موجهة بشكل خاص لهن لإيصال كافة الاحتياجات للحد من تفشي الفيروس والتخفيف من تداعياته وفي العديد من المجالات.

كما لا بد من الإشارة إلى جودة النظام الصحي في الأردن الذي استجاب للأزمة دون اضطراب أو نقص سواء في التجهيزات والمعدات الطبية أو في الكوادر البشرية واستعداد الدولة المسبق لحالات الطوارئ والأزمات، والتي كان منها تعزيز المخزون الإستراتيجي للدولة في مجالي الغذاء والدواء، وهو ما ظهر من خلال عدم حصول أي نقص في السلع المختلفة في الأسواق منذ بداية الأزمة والتقليل من تداعياتها بإتباعهم لخطة عمل تتفق وقانون الدفاع الأردني بالحفاظ على سلامة وصحة المواطنين الأردنيين حيث كان لكافة كوادرها الدور الريادي المشهود له على الساحة المحلية والعربية والدولية وكان للنساء ضمن الكوادر الطبية والصحية دوراً هاماً جنب إلى جنب مع زملائهم من الذكور في تقديم الخدمات الصحية كافة ومن ضمنها الخدمات المقدمة للنساء كالصحة الإنجابية.

كما أكدت الحكومة على أهمية دور النساء في القطاع الطبي كمحاربات في خطوط الدفاع الأولى. وقد تم تسليط الضوء على الكوادر الصحية من النساء خلال الجائحة والتضحية في سبيل القيام بمهامهن على أكمل وجه، وتم توفير كافة الاحتياجات الطبية للنساء وخصوصاً في قضايا الصحة الإنجابية والأمراض المزمنة من خلال مراكز الصحة الأولية والشاملة المنتشرة في كافة أنحاء المملكة ومخيمات اللجوء ودور حماية المرأة من العنف وكبار السن.

في القطاعات الأمنية والعسكرية:

لا يخفى على أحد الخبرة التي تتوفر لدى القوات المسلحة الأردنية كافة في إدارتها للأزمات يشترك فيها على قدم المساواة ذكوراً وإناثاً من القوات المسلحة الباسلة فقد نجحت القوات الأردنية بإدارة العديد من الأزمات كعمليات اللجوء والصراعات الدولية وآخرها أزمة كوفيد - 19 فقد شهدنا تواجداً للمرأة العسكرية أثناء الأزمة جنباً إلى جنب مع زملائها الذكور، سواء كطبيبة أو ممرضة أو مسعفة أو كضابطة أمن في الإدارات المعنية بالاستجابة للأزمة، ومنها على سبيل المثال لا للحصر مديرية الدفاع المدني ومديرية الأمن العام حيث قامت إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام بأخذ التدابير اللازمة لضمان توفر الحد الأدنى من المرتبات من العاملين/ات في وحدات حماية الأسرة في جميع المحافظات بما فيها الموجودة في مخيمات اللاجئين حيث تزداد الحاجة لتوفير عناصر الشرطة النسائية.

و في مجال تطوير البنية التحتية المستجيبية للأزمات:

إن البنية التحتية المتطورة في الأردن، وشبكة الاتصالات والإنترنت؛ أتاح للمدارس والجامعات التحول نحو التعليم عن بُعد بسهولة ويسر، وكذلك كثير من المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تحولت إلى العمل عن بُعد، وتوظيف الحلول الذكية والمبتكرة في مواجهة الوباء وإدارة الأزمة، مثل تطوير خدمة الصيدلية المتنقلة التي تقوم بتوصيل الأدوية إلى المنازل، لتجنب أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن الذهاب إلى المشافي، وفي الوقت نفسه تخفيف الضغط على المرافق الطبية؛ وغيرها من الابتكارات حيث

نجحت وزارة التربية والتعليم بسياسة التعليم عن بعد وفتح تطبيقات ذكية لكافة الطلاب في المدارس والجامعات وعقد محاضرات ودروس للطلاب عبر تطبيقات إلكترونية والوصول إلى كافة فئات الطلاب وخاصة في المناطق النائية والأشد فقراً وفي المخيمات للتأكد من سلاسة العملية التعليمية عن بعد وحفاظاً على صحة الطلاب. وباعتبار عدد المعلمات من الإناث يفوق عدد الذكور فقد سجلت المعلمات من فئة الإناث أكبر عدد في التعليم بنسبة 60% من الذين شاركوا في تقديم الدروس الصفية عن بعد وذلك لأن المرحلة الأساسية غالبيتها من الإناث، وكان للأمهات في البيوت الدور الأكبر في مساعدة أولادهن في نجاح التعلم عن بعد وهذا يؤكد دور المرأة وأهميتها أينما كانت رديفاً هاماً وقوياً في عجلة التنمية وأثناء الأزمات والطوارئ.

وفي مجال الإعلام:

تؤكد على دور الإعلام أثناء أزمة كورونا حيث أتبعت الحكومة وسطرت نهجا جديدا ومهنية عالية من الانفتاح والشفافية ونشر المعلومة والتوازن وأهمية دور الإعلام في مواكبة الحدث فكان نقل التصريحات والبيانات والتعليمات كلها مفيدة وموجهة لكلا الجنسين وساعدت الناس على الالتزام وحدوث الانضباط بالمجتمع ونشر الوعي للأسر والإشادة بدور المرأة والرجل في كافة القطاعات سواء في القطاع الصحي أو الاقتصادي أو المرأة في المنزل فقد وجهت الإعلام رسائل حول سبل الوصول إلى الخدمات بما في ذلك أرقام الطوارئ والخطوط الساخنة للخدمات.

- كما وضعت الحكومة خطة عمل لعودة الأردنيين من الخارج ووضع الأولوية للنساء، فعلى صعيد أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين تم فتح المجال لأبنائهن الراغبين بالعودة إلى المملكة الأردنية الهاشمية عن طريق مخاطبة السفارات الأردنية في الخارج بحيث يتم الاتصال بالسفارات وتقديم الطلبات أو عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك.

- كما تم إعطاء الأولوية للإناث المبتعثات في الخارج لغايات التعليم في العودة لأرض الوطن وفق إجراءات احترازية منعا لتفشي المرض.

كما تم إعادة فتح قطاع الحضانات كونه قطاع داعم للأمهات العاملات، فهو يوفر أمكناً آمنة، للأطفال أثناء تواجد ذويهم في مواقع العمل، مما يساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة والمحافظة على استمراريتها في العمل، وذلك بعد التأكيد عليهم باتخاذ كافة التدابير اللازمة الواردة في دليل إجراءات العمل لتدابير السلامة والوقاية الصحية واستيفاء الشروط الواردة في الدليل، ومنح الحضانات إشعاراً، يبين استيفاءها للشروط المطلوبة لاستقبال الأطفال وخلق بيئة عمل صديقة للمرأة وآمنة للأطفال.

في مخيمات الجوء:

ركزت الحكومة على مخيمات اللجوء أثناء أزمة كورونا على أهمية توفير كافة أشكال الوقاية والسلامة العامة للاجئين وتوفير الخدمات الصحية والعلاجية دون أية تمييز بالتساوي مع المواطنين الأردنيين من خلال فتح المستشفيات المخصصة للحجر الصحي ، واستقبال الحالات المرضية في المراكز الصحية في مخيمات اللجوء وعيادات الأمومة والطفولة ومراكز الصحة الإنجابية الخاصة بالنساء، ومواصلة التعامل مع حالات العنف وكل من هم بحاجة للمساعدة وتوفير الاحتياجات الأساسية للاجئين من خلال الآليات الحكومية ووزارة الداخلية ممثلة بإدارة شؤون اللاجئين وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين السوريين.

وعلى مستوى قطاع الحماية الاجتماعية:

تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية المظلة الرئيسية للحماية الاجتماعية، حيث أدركت ومنذ بداية أزمة كورونا، أن الآثار المحتملة لا تتوقف عند الآثار الصحية، وإنما تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما الفئات الضعيفة والأشد فقراً ، حيث قامت الوزارة بإعداد خطة عمل تتفق والإجراءات الحكومية الصادرة عن قانون الدفاع مكونة من ثلاث مراحل : أولها الاستجابة الفورية للأزمة، والثانية التكيف والتكافل مع الفئات المتضررة من الأزمة، ومرحلة التعافي والمنعة.

تمثلت المرحلة الأولى في اتخاذ إجراءات وقائية واحترازية في دور حماية المرأة من العنف ودور رعاية كبار السن والأيتام (فاقد السند الأسري) ومراكز الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والمشرفة عليها من خلال تعقيم المراكز والدور وعمل الفحوصات لكافة المنتفعين من كلا الجنسين والكوادر المشرفة على المنتفعين ومنع الإجازات والزيارات خوفاً من انتقال العدوى والمرض، وفي حال دخول منتفعين جدد على المراكز، يتم عزلهم و فحصهم إلى أن يثبت خلوهم من الأمراض.

أما في المرحلة الثانية قام دولة رئيس الوزراء بتشكيل فريق الحماية الاجتماعية برئاسة وزير التنمية الاجتماعية، كان مهمته تنسيق المساعدات العينية والمادية التي ستصل للمتضررين من الأزمة، حيث أن حجم المتضررين من كلا الجنسين فاق التوقعات لأنه تم إضافة فئة جديدة متضررة بالأزمة وهم (عمال المياومة).

ولتنفيذ محاور الخطة تم التعاون مع الجهات ذات العلاقة لمواجهة آثار تداعيات أزمة كورونا على الفئات الأكثر هشاشة وتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية والتخفيف من آثار الأزمة وضمان وصول الأمن الغذائي والصحي لها وتلبية الاحتياجات الأساسية ومراعاة الحالات ذات الأولوية القصوى كالنساء الفقيرات والمعيلات لأسرهن وكبار السن وذوي الإعاقة والأطفال وعمال المياومة الفاقدين للدخل في شريحة الاقتصاد المحلي ذكوراً وإناثاً والنساء العاملات في القطاع الخاص ودور الحضانة، وكذلك النساء المستفيدات من صناديق الدعم (المعونة، الزكاة)، وكافة متلقي الخدمات من وزارة التنمية الاجتماعية ومراكز الأحداث ودور حماية المرأة من العنف وذوي الإعاقة .

ويتوفر لدى وزارة التنمية الاجتماعية في صندوق المعونة الوطنية سجل وطني موحد يحتوي على معلومات عن مليون وستمئة ألف أسرة من المتقدمين ذكوراً وإناثاً لبرامج صندوق المعونة الوطنية المختلفة، وتم إضافة المتقدمين من عمال المياومة من كلا الجنسين من القطاعات في العمل غير المنظم، حيث يتم مساعدة العائلات الفقيرة والمهمشة بتقديم الدعم المالي من خلال المنصات الإلكترونية وقاعدة بيانات السجل الموحد حيث يتم مساعدة العائلات الفقيرة والمهمشة بتقديم الدعم المالي من خلال المنصات الإلكترونية وقاعدة بيانات السجل الموحد حيث توفر كافة بيانات المواطنين الأردنيين بحيث يتم الوصول الى كافة المنتفعين وإيصال المعونات الشهرية لهم من خلال المحافظ الإلكترونية الخاصة بكل منتفع ومنتفعة وكذلك إيصال الطرود الغذائية إلى بيوتهم وشكلت النساء ما نسبته 60% من مجموع المتلقين للمساعدات العينية والنقدية. وفي هذا المجال تم إنشاء صناديق لدعم الحكومة للتصدي لأزمة كورونا في جميع المجالات ومنها قطاع الحماية الاجتماعية وللمتضررين من تداعيات الجائحة ذكوراً وإناثاً وهي:

- صندوق همة وطن تنفيذاً لأمر الدفاع رقم (4) لسنة 2020، حيث وصل عدد المستفيدين إلى أكثر من 250 ألف عائلة" غالبيتهم من الاناث.

- صندوق حساب الخير لتلقي التبرعات النقدية الموجهة لقطاع الحماية الاجتماعية، حيث أن كامل المبالغ التي ترد إلى الحساب ستوجه لدعم فئة العاملين في القطاع غير المنظم من كلا الجنسين، وذلك في ضوء خطة الحماية الاجتماعية التي أعلنتها الحكومة في وقت سابق وكان للنساء النصيب الأكبر من المستفيدين من هذا الحساب.

كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية باتخاذ مجموعة من الإجراءات للحفاظ على سلامة المنتفعين في دور الإيواء التابعة لها وتلك الموجودة في القطاعين الخاص والتطوعي، من خلال الفحص الدوري للمنتفعين ذكوراً وإناثاً قبل الدخول إلى الدور وإجراء فحوصات يومية موثقة ، فضلا عن الاستمرار ببرامج العناية الشخصية للمنتفعين والمنتفعات والتأكيد على التباعد الاجتماعي ، كما أوقفت الوزارة استقبال أية حالات جديدة في دور الإيواء إلا بعد وضعها في غرفة حجر صحي مجهزة لهذه الغاية للتأكد من عدم وجود أعراض لهذا المرض قبل دمج المنتفع والمنتفعات بباقي المنتفعين، بالإضافة لوقف الإجازات والزيارات للمنتفعين والمنتفعات ووقف الزيارات والأنشطة الخارجية إضافة إلى إجراءات أخرى للحفاظ على سلامة المنتفعين، كما قامت الوزارة بمجموعة أيضا من الإجراءات متعلقة بالكوادر العاملة في الوزارة وخاصة في دور الإيواء لضمان إدامة العمل في هذه الدور وتقديم الخدمات الضرورية الأخرى مثل خدمات الحماية الاجتماعية وخاصة للنساء ضحايا العنف.

وعلى صعيد العودة للعمل في القطاع العام ، التزمت كافة القطاعات بدليل عودة الموظفين للعمل الصادر عن الحكومة وتم إعداد خطط عمل للعودة التدريجية للعمل والعمل عن بُعد، أخذ بعين الاعتبار فيها الظروف الخاصة والإنسانية لكافة الموظفين والموظفات.

وفي مجال التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني:

تم إتباع نهج تشاركي في الاستجابة للأزمة من خلال التشبيك مع عدد من منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم اللازم لمكافحة هذا الوباء واستقبال المعونات المقدمة منها، بالإضافة إلى تشكيل غرف عمليات ميدانية في مديريات التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجمعيات المحلية، وقد كان هناك دور كبير لمنظمات المجتمع المدني في الاستجابة للأزمة والوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً بالأزمة ومنها النساء والفتيات.

وقد بدأ الائتلاف الوطني الذي أسس عام 2016، والذي يضم أكثر من أربعين منظمة مجتمع مدني محلية تمثل كافة أنحاء الأردن تطبيق خطة إستجابة فورية منذ إنطلاق الأزمة وضمن عدة محاور هي: الإستجابة الإنسانية المباشرة والعون الصحي والغذائي، وتقديم الخدمات الطبية وخدمات الحماية الاجتماعية والقانونية، والعمالية، وحماية الطفل، والخدمات الصحية النفسية الاجتماعية المختصة، والتنظيم المجتمعي وخدمات التوعية العامة عبر مواقع التواصل المجتمعي، والإعلام. بالإضافة إلى بناء قدرات أعضاء الائتلاف الوطني للتصدي للأزمات.

ففي مجال الإستجابة الإنسانية المباشرة والعون الصحي والغذائي، قام أعضاء الائتلاف الوطني بتوزيع الطرود الغذائية والصحية في كافة أنحاء المملكة، كما أطلقت العديد من الجمعيات حملات للإكتفاء الذاتي في المنزل، بالإضافة للتنسيق الدائم مع أعضاء الائتلاف مع المنظمات الأممية حول حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي ومع إدارة حماية الأسرة، وتفعيل تقديم الخدمة عبر الاتصال المرئي والمسموع (الهاتف) للتأهيل، وحالات العنف والحالات الطبية.

أما في مجال الحماية القانونية الاجتماعية والعمالية، فقد قدم الائتلاف (64) مساعدة قانونية لعمال أردنيين وغير أردنيين.

وفي مجال رفع الوعي والإعلام والتنظيم المجتمعي، عمل كافة أعضاء الائتلاف الوطني عملاً حثيثاً لنشر الوعي بالفيروس وكيفية الوقاية منه والتعامل معه، وهذا يؤكد على التعاون والتنسيق المشترك ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في الاستجابة الإستراتيجية لهذه الأزمة.

وفي الختام نشكر المملكة العربية السعودية رئيسة لجنة المرأة العربية في دورتها الحالية التاسعة والثلاثون على رعايتها لهذا الاجتماع الهام، وإبراز أهمية دور المرأة أثناء أزمة كوفيد-19، وما بعد الأزمة والاستفادة من الدروس والعبر المستفادة من الدول الأعضاء في إدارتها لهذه الأزمة والتخفيف من تداعياته على المرأة والفتاة، كما أود تقديم الشكر لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية ممثل بمعالي الدكتور هيفاء أبو غزالة على إتاحة الفرصة لنا لعرض تجربة الأردن الناجحة في إدارة أزمة كوفيد 19 .
حمى الله الأمة من هذا الوباء وتحية إجلال للنساء في خط الدفاع الأول أينما ووجدن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

